

تاسعاً: بشأن الجهود المصرية في تنفيذ الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجلسة الخاصة بالجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- ١ - بشأن المادة رقم (١) بالإعلان السياسي والخاص بـ "اتخاذ إجراءات لمنع حدوث الفساد وتعزيز الجهود اللازمة للتوعية في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني" وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:
- ١ - إعداد برنامج تدريبي للمعلمين والإداريين والقيادات بوزارة التربية والتعليم والمديريات والإدارات التعليمية ضمن خطة الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لعامي ٢٠٢٢/٢٠٢١ في مجالات نشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- ب - خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ قامت وزارة التربية والتعليم الفني من خلال إدارة الصحف المدرسية بتنفيذ فقرات إذاعية عن أهمية التحول الرقمي لجميع مؤسسات الدولة وإنشاء موقع الكتروني لتيسير الوصول إلى البيانات الخاصة بالوزارات والمحافظات والمدارس وكذا الوقوف على مفهوم الفساد وأثره السلبي وسبل مكافحته.
- ج - خلال عام ٢٠٢٢ قيلم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الفني بتنفيذ مبادرة مرشدات ضد الفساد والتي تم تفعيلها بجميع المحافظات بـ ٣٧ لغة ندوات ومحاضرات ولقاءات توعية في الأماكن العامة والسياحية عن جهود الدولة لمكافحة الفساد بمشاركة عدد ١٠٠ مدرس وطالبة.
- د - قيلم الجامعات بعقد العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل بمشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والجهات الرقابية ووضع شعارات لها للحد من ظاهرة الفساد ومنها (معاً ضد الفساد / معاً نستطيع)، كما تنظيم المسابقات الثقافية والرياضية وإنتاج الأفلام القصيرة عن مظاهر الفساد لتوعية الطلاب ومنح جوائز للمتميزين منهم وكأس لأفضل كلية في مكافحة الفساد

- هـ - خلال عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ قامت جامعة حلوان بتنظيم عدد ٣ ندوات افتراضية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمشاركة أكاديميين متخصصين من عدة دول عن تعزيز دور الأوساط الأكademie في التوعية بمخاطر الفساد.
- و - خلال الفترة من سبتمبر حتى نوفمبر ٢٠٢١ قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم ندوة محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون بين الهيئة وجامعة القاهرة ومشروع الحكومة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمشاركة عدد ١٤٠ طالب وطالبة من الكليات المختلفة بجامعة القاهرة، وتم اختيار عدد (١٥) طالب وطالبة للمشاركة في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة المنعقد بمدينة شرم الشيخ.
- ز - خلال الفترة من ٢٠٢١/١٢/٣١ حتى ٢٠٢١/٧/١ قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية بعدد عدد ٤١ دورة لعدد ٩٧٥ متدرب من القطاع الخاص ضمن مبادرة سيمز للتزامه لرفعوعى العلميين بالقطاع الخاص بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته.
- ٢ - يشأن المادة رقم (٢) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "تعزيز الأنشطة في المجالات التوعوية وتبادل المعلومات على المستوى العالمي من أجل زيادةوعى الجمهور وتشمل عصراً ثنيفياً يتطلع الشباب " وكالت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:**
- ١ - بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٥ قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم حدث جانبي خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي عقد بمدينة شرم الشيخ والذي قامت جمهورية مصر العربية ب组织ته، حيث تم إستعراض أفضل الممارسات الناجحة والتحديات التي واجهت مصر في تنفيذ الاستراتيجية وتم الإعلان عن نسب تنفيذ كل هدف من أهداف الاستراتيجية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء والأوزان النسبية الموضوعة مسبقاً وتم توزيع كتب بمتابعة التنفيذ (بعد ثلاث لغات من خلال الجناح المصري بالمؤتمر).
- ب - خلال الفترة من سبتمبر حتى نوفمبر ٢٠٢١ قامت هيئة الرقابة الإدارية بتنظيم ندوة محاكاة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالتعاون بين الهيئة وجامعة القاهرة ومشروع الحكومة الاقتصادية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمشاركة عدد ١٤٠ طالب وطالبة من الكليات المختلفة بجامعة القاهرة، وتم اختيار عدد (١٥) طالب وطالبة للمشاركة في فعاليات الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمدينة شرم الشيخ عام ٢٠٢١.
- ٣ - يشأن المادة رقم (٣) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات والمعارض المتعلقة ب الوقاية وتعزيزها .." ، بحيث تكون مستمدة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين و عند الاقتضاء القطاع الخص..". وكانت أبرز الجهود الوطنية تعاون الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقاهرة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ لعقد عدد ٤١ دورة لعدد ٩٧٥ متدرب من القطاع الخاص ضمن مبادرة سيمز للتزامه لرفعوعى العلميين بالقطاع الخاص بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته

٤ - يشأن المادة رقم (٤) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "منع الاستقلالية الازمة لهيئات مكافحة الفساد والسلطات المتخصصة" وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:

أ - نص دستور جمهورية مصر العربية في مادته ٢١٥ " حدد القانون الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، وتتمتع تلك الهيئات والأجهزة بالشخصية اعتبارية، والاستقلال الفني والمالي والإداري، ويعزز رأيها في مشروعات القوانين، والواحة المتعلقة بمجال عملها. وتعد من تلك الهيئات والأجهزة البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية".

ب - نص قانون هيئة الرقابة الإدارية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ بمقتضاه الأولى أن "هيئة الرقابة الإدارية هيئه رقابية مستقلة وتتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري".

٥ - يشأن المادة رقم (٦) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "تطبيق التزامات وتدابير مكافحة الفساد ومتونات قواعد السلوك وغيرها من المعايير الأخلاقية فيما يخص جميع الموظفين العموميين وموظفو القائمون" وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:

أ - خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى تاريخه تم اطلاق متونات السلوك الوظيفي الخاصة بالجهات الآتية:
 (١) قامت هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع جامعة القاهرة وإعداد الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي،
 الميثاق الأخلاقي لأعضاء هيئة التدريس ومتدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالجامعات بهدف
 التعرف على أنواع الفساد وتعزيز دور الطالب الجامعي وأعضاء هيئة التدريس والعاملين في
 مكافحة الفساد.

(٢) خلال عام ٢٠١٩ تم نشر متدونة السلوك الوظيفي بكلفة وحدات الجهاز الإداري بالدولة بعدد ٨٤ جهة حكومية على مواقعها الإلكترونية.

(٣) تطوير وإعادة نشر متدونة السلوك الوظيفي لأعضاء هيئة الرقابة الإدارية.

(٤) تفعيل متونات السلوك الوظيفي الخاصة بالجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني لعدد ١٢٥٠ جمعية لتوحيد مفاهيم وأولويات تلك الجهات يتم تدريب تلك المنظمات بالأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد، كما قامت اتحادات الغرف التجارية والبالغ عددهم ٢٧ غرفة تجارية بنشر متدونة السلوك المهني للقطاع الخاص.

(٥) نشر متدونة السلوك الوظيفي الخاصة بالجهات القضائية (النيابة العامة - النيابة الإدارية)

(٦) إعداد ونشر متدونة السلوك الوظيفي والمهنى للعاملين في البنوك.
 ب - اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ حتى تاريخه تم تفعيل متونات السلوك الوظيفي خلال الجهات المشار إليها من خلال حقد دورات تدريبية ودورات تدريب المدربين وإعداد ملصقات تتضمن أبرز بنود متدونات السلوك الوظيفي وخاصة ما يتعلق بالجهاز الإداري للدولة وتم وضعها بالعديد من الأماكن بالمباني الحكومية بهدف تفعيل مارور بها من قيم النزاهة والشفافية وتوحيد المعنيين بها بمخاطر الفساد.

٦ - يشأن المادة رقم (٧) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "تعزيز الجهود لمنع تضارب المصالح واستثماره وإدارته....." وكانت أبرز الجهود الوطنية صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٣ بشأن حظر تعارض المصالح للمسئولين بالدولة وقد تضمن القانون تحديد المسئولين بالدولة الخاضعين لأحكام هذا القانون وقد تضمن القانون الفصل بين التعارض المطلق والتسبي، وفي حال وجود أحدى حالات التعارض المطلق يتغير على المسئول الحكومي إزالة هذا التعارض إما بالتنازل عن المصلحة أو ترك الوظيفة العامة، إذا كان التعارض تسبيباً وتعيناً على المسئول الحكومي الإفصاح عن هذا التعارض واتخاذ الإجراءات اللازمة للحلولة دون وقوع ضرر للمصلحة العامة وجاري عقد إجتماعات مع الجهات ذات الصلة لدراسة تفعيل القانون وكيفية تطبيقه.

- ٧ - يشأن المادة رقم (٩) بالإعلان السياسي والخاصية بـ "تعزيز دور البرلمانات والهيئات التشريعية في ممارسة الرقابة الفعلة على الميزانية ويكون لها صلاحية المراجعة والرقابة" وكانت أبرز الجهود الوطنية تضمين سستور جمهورية مصر العربية في مادتها ٢١٨ "تقديم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس التواب ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها. وعلى مجلس التواب أن ينظرها، ويتخذ الإجراء المناسب حيالها في مدة لا تجاوز أربعة أشهر من تاريخ ورودها إليه، وتنشر هذه التقارير على الرأى العام، وقيام هيئة الرقابة الإدارية بإعداد تقارير سنوية في هذا الشأن.
- ٨ - يشأن المادة رقم ١٠ بالإعلان السياسي والخاصية بـ "زيادة الشفافية في إدارة الأموال العمومية وفي الاستراءة الحكومية وخدمات التمويل والتعاقد لضمان الشفافية في الإجراءات الحكومية" وكانت أبرز الجهود الوطنية:
- ٩ - خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ تم تفعيل نظام التحصيل الإلكتروني لجميع الوحدات الجهاز الإداري للدولة مما أدى إلى تحسين الخدمات المقدمة للجماهير والعمل على الحد من الفساد من خلال الفصل بين مقدم الخدمة وطالب الخدمة.
- ب - بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٢٢ صدر قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ والذي ينص في المادة رقم (٤) أن يكون التصرف من الحسابات ان يكون التصرف من خلال الجهات الإدارية بموجب أوامر دفع موقعة الكترونياً وذلك بموجب مفاتيح الكترونية تصدرها وحدة التصديق الإلكتروني الحكومية بوزارة المالية، وبهيف ذلك إلى حوكمة أوجه الصرف من بنود الموازنة العامة للدولة مما يساعد على الحد من مخاطر الفساد للوحدات الحسابية المخاطبة بها القانون.
- ج - بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٨ قدمت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة المالية بإطلاق نادي المواطن الفعالة بجامعة الإسكندرية بمشاركة كل من الطلبة والأكاديميين وعرض خطة الوحدة لمبادرة الموازنة التشاركيّة خلال المرحلة القادمة.
- ه - بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٠ قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوزارة بإلقاء أول ورشة عمل لطلاب نادي المواطن الفعالة بالجامعة الأمريكية وإنضم إليهم عدد من طلبة جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة؛ وكانت الورشة عن المعرفة بالسياسة المالية وكيفية إشراك طلاب نادي المواطن الفعالة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية، كما اجتمع السيد نائب وزير المالية أ. أحمد كوجك بالطلبة بعد انتهاء ورشة العمل لتلخيص ما تم شرحه خلال الورشة من خلال أمثلة من أرض الواقع لتمكينهم من ربط المعلومات النظرية بكيفية تطبيقها في الدولة وتمكينهم من استخدامها لطرح أفكار جديدة تعود بالفائدة على المجتمع.
- ٩ - يشأن المادة رقم ١٩ بالإعلان السياسي والخاصية بـ "بالمخاطر التي تواجه عملية الاستراءة الحكومية خاصة في ظل جائحة كوفيد ١٩" وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:
- أ - قيام جمهورية مصر العربية خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف فياتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنعقد بشرم الشيخ في نهاية عام ٢٠٢١ بتنظيم إعلان شرم الشيخ والمعنى بتعزيز التعاون الدولي في منع ومكافحة الفساد خلال فترة الأزمات والطوارئ والتعافي.

بـ - الإجراءات المؤسسة التي قامت بها مصر لمواجهة جائحة كوفيد-١٩:

- (١) إنشاء "مرصد إجراءات كوفيد-١٩" الذي تم نشره من خلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ليرصد كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة. ويقدم الموقع خدمة التصفح وفق مجموعة من التقسيمات المختلفة لتيسير الوصول إلى الإجراءات. وفي ظل سعي الدولة إلى ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى في ظل الجائحة، تم ربط كافة الإجراءات التي تم اتخاذها.
- (٢) إعداداليات لتقييم الشكاوى المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، ومن ثم عملت منظومة الشكاوى الموحدة التابعة لمجلس الوزراء والخط الساخن لهيئة الرقابة الإدارية على استقبال الشكاوى المتعلقة بالجائحة سواء من مؤسسات أو أفراد و التعامل معها والرد عليها للإبلاغ عن ممارسات الفساد المتعلقة بالتعامل مع الجائحة.
- (٣) حرصت وزارة الصحة على إطلاق تطبيق "صحة مصر" الذي يتضمن معلومات وبيانات محدثة حول الفيروس ومدى انتشاره، وإرشادات تتعلق بالتعامل مع الفيروس في حالة الإصابة به، أو في حالة مخالطة أحد المصابين، كما يقدم التطبيق الخدمات التي يمكن الحصول عليها من الوحدات الصحية المختلفة، بالإضافة إلى آلية الإبلاغ في حالة الاشتباه بالإصابة بالفيروس.
- (٤) أطلقت وزارة الصحة المصرية موقع رسمي لتلقى طلبات التسجيل للحصول على اللقاح، وتحدد الفئات ذات الأولوية من خلاله وتضمنت الفئات ذات الأولوية العاملين بالقطاع الطبي، وكبار السن، وأصحاب الأمراض المزمنة، كما تقدم المنظومة خدمة اختيار الموقع المرادأخذ اللقاح فيه وفقاً للمحافظة، كما تتيح المنظومة تتبع موقف الحصول على اللقاح.

جـ - الإجراءات الخالصة بتنمية نظم الإدارة العامة والمشتريات والإدارة المالية العامة لتعزيز الرقابة الجيدة**على عمليات التخطيط والصرف:**

- (١) قامت الحكومة المصرية بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه للتعامل مع الأزمة بما في ذلك من حزم اقتصادية تحفيزية ودعم للالفئات والقطاعات الأكثر تضرراً. وقد تم تشكيل لجنة من وزارة المالية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة التضامن الاجتماعي وعدد من الوزارات والجهات الأخرى بهدف توزيع المخصصات وفقاً لاحتياجات الظرفنة.
 - (٢) إنشاء "الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتعمين الطبي" وفق القانون رقم ٢٠١٩/١٥١ بهدف الوصول العادل للمنتجات الطبية ساهم بصورة كبيرة في منع ممارسات الفساد خلال الأزمة. حيث تولت الهيئة كافة العمليات المتعلقة بشراء المستلزمات الخاصة بمكافحة الفيروس، كما تولت الهيئة كافة التعاقدات المتعلقة باللقاحات الخاصة بالفيروس، وذلك لضمان عدم التلاعب والخد من مخاطر الفساد فيما يتعلق بشراء وتوزيع اللقاحات.
 - (٣) قيام كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بمارسة سلطاتها خلال جائحة كوفيد-١٩ من خلال قيام لجنتي الصحة بمجلس النواب ومجلس الشيوخ بالمتابعة الدورية لأداء الحكومة فيما يتعلق بكلفة القرارات المتعلقة بالأزمة، سواء القرارات الصحية، أو القرارات المتعلقة بتوفير اللقاحات، وأماكن تقديم اللقاحات، وسبل تيسير توفير اللقاح للمواطنين. كما تعقد اللجان لقاءات دورية مع السلطة التنفيذية لمناقشة القرارات المتعلقة بالجائحة.
- ١٠ - بشأن المادة رقم (١٣) بالإعلان السياسي والخاصـة بـ "التدابير الخاصة لمنع ضلوع القطاع الخاص في الفساد و معايير عالية فيما يتعلق بسياسات مكافحة الفساد" وكانت أبرز الجهود الوطنية في تعزيز الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ب الهيئة الرقابية الإدارية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقاهرة خلال الفترة من ٢٠٢١/٦/٣١ حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ قامت الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد ب الهيئة الرقابية الإدارية بعد عدد ٤١ دورة لعدد ٩٧٥ مدرب من القطاع الخاص ضمن مبادرة سيمنز للتزاهة لرفع وعى العاملين بالقطاع الخاص بمخاطر الفساد وأهمية مكافحته

١١ - يشأن المادة رقم (٤) بالإعلان السياسي والخاصية بـ "الدور الاجيلي للاستثمارات الدولية....." وكانت

أبرز الجهود الوطنية كالتالي:

- ١ - قيام الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء بوابة حكومية خاصة وتتضمن البوابة إجراءات فتح وتسجيل الشركات والفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار وقامت بتبسيط الخدمات المقدمة وفصل مقدم الخدمة عن متلقها وقامت هيئة الرقابة الإدارية باستحداث إدارة مركزية خاصة بدعم الاستثمار وتهذيف هذه الإدارة إلى حل المشاكل والمعوقات بين المستثمرين ورجال الأعمال والجهات الحكومية لتوفير مناخ جيد للاستثمار.
- ٢ - خلال الفترة من ١٤-٢٠١١ قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتتنظيم الدورة الأولى لمنتدى روّسأء هيئات ترويج الاستثمار الأفريقي وذلك في الفترة من ١٤-١١ يونيو المقبل بمدينة شرم الشيخ بحضور وزراء الاستثمار ورؤساء هيئات الاستثمار من ٣٣ دولةAfrique، وعدد من ممثلي التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية والافريقية، وشخصيات رفيعة المستوى من مجال الاعمال من المصريين والأفارقة، بهدف تحفيز الاستثمار في القارة الأفريقية.
- ٣ - قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بإنشاء "وحدة الحواجز الخاصة وفقاً لأحكام قانون الاستثمار" بهيئة الاستثمار لتحقيق التنمية في المناطق الأكثر احتياجاً وزيادة معدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل
- ٤ - بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٣ قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ووكالة إكسيم المجرية بتوقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاستثماري في ختام فعاليات منتدى الأعمال المصري المجري لترويج الفرص الاستثمارية المصرية بالخارج، وتسهيل عقد الشراكات الاستثمارية بين مجتمعي الأعمال في البلدين، بما يحقق أهداف خطط التنمية الاقتصادية الوطنية في مصر والخارج.
- ٥ - أطلقت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في عام ٢٠١٧ مبادرة فكرتك شركتك هي عبارة عن منصة لدعم مشاريع ريادة الأعمال في مختلف القطاعات ومراحل النمو المختلفة. يوفر دعماً شاملًا لأصحاب الشركات والمشاريع الناشئة في مصر، ويزيد من وعي ريادة الأعمال وبين قدرات الشباب من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك الدورات التدريبية وورش العمل، وبرامج توجيه الأعمال الفردية، والاستشارات القانونية، والعمل المشترك حيث استقبلت المبادرة حتى تاريخه حوالي ٩٠٠٠ مقترن وتم تأسيس عدد ٧٣ شركة وتدريب عدد ٢٥٠ شاب.
- ٦ - يشأن المادة رقم (١٧) بالإعلان السياسي والخاصية بـ "بنك إساعدة واستغلال النظام المالي لإخفاء الموجودات المتنته من الفساد ونقلها وغسلها....." وكانت أبرز الجهود الوطنية إنشاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته وتختص أهم اختصاصاتها فيما يلى:

 - أ - إلزام المؤسسات المالية المختلفة بسياسات محددة في التعامل مع عملائها وبما يكفل التوفير الكامل للمعلومات / الإيضاحات بشأن أي من العمليات / التحويلات الداخلية والخارجية.
 - ب - إلزام المؤسسات المالية بالافصاح عن العمليات المالية والتحويلات غير القائمة على سند أو مبرر مشروع وبما يجعلها محلًا للإشتباہ.
 - ج - فحص العمليات / التحويلات المالية المشتبه بها بالتنسيق مع وحدات التحريات المالية بالدول الأجنبية وإجراء التحريات اللازمة بشأنها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
 - د - إحلال الواقع التي تنتهي فيها أعمال الفحص والتحريات إلى سلطة التحقيق لاتخاذ شنوتها.

هـ - وضع اجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال ، والتحقق بالتنسيق مع السلطات الرقابية من التزام المؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية بها.

و - طلب المعلومات والبيانات والاحصائيات اللازمة لمباشرة الوحدة اختصاصاتها، وذلك من جهات الرقابة في الدولة والمؤسسات المالية وأصحاب المهن والأعمال غير المالية وأية جهات أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتتابعة هذه الجهات في إمداد الوحدة بما تطلب.

ز - التنسيق مع الجهات القضائية وأية جهة مختصة أخرى في شأن اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعقب أو تجميد الأموال موضوع جرائم غسل الأموال أو عائداتها أو الحجز عليها.

ح - إنشاء وتهيئة الوسائل الكفيلة بالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال لإعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على تحريره، ولها في سبيل ذلك أن تعطب أية معلومات أو بيانات أو إحصائيات تكون لازمة لإعداد التقييم أو تحريره.

١٣ - يشأن المادة رقم (١٨) بالإعلان السياسي والخاصية بـ " دعم وتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات على جميع المستويات لمنع الأفراد والشركات..... المعرضة لسوء الاستخدام بسبب الفساد وغسل الأموال....."

وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:

أ - قيام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتنظيم حدث جانبي خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحت عنوان " دور وحدات الاستخبارات المالية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة" والتي كانت تهدف إلى إبراز دور وحدات الاستخبارات المالية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في ضوء الاتفاقيات والمعايير الدولية، في سياق مكافحة الفساد بشكل عام، وفي سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص، في النظميين المالي والمصرفي.

ب - مشاركة عدد من أعضاء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العديد من الورش والمنتديات التي تم تقديمها عبر المنصات الإلكترونية وشارك في تنظيمها وتقديمها العديد من الجهات الدولية والإقليمية، منها مجموعة العمل العالمي FATF، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF ومركز إيجمونت للتميز والريادة ECOFEL، ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC، وفريق الرصد التابع لمجلس الأمن.

١٤ - يشأن المادة رقم (١٩) بالإعلان السياسي والخاصية بـ "إرساء نظم وطنية شاملة للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية من أجل ردع وكشف جميع أشكال غسل الأموال....." وكانت أبرز الجهود الوطنية تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المركزي للدولة لسنة ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٥ وأبرز ما تضمنه أحكام هذا القانون قواعد حوكمة العمل بالبنوك وأن البنك المركزي جهة رقابية مستقلة تتبع رئيس الجمهورية، تتبع بالاستقلال الفني والمالى والإدارى، ويهدف البنك المركزي الى سلامة النظام النقدى والمصرفى واستقرار الأسعار فى إطار السياسة العامة للدولة ووضع سياسة لإدارة المخاطر وإدارة الأزمات المصرفية ، ووفقاً للمادة ١١٧ يلتزم كل بنك بوضع سياسة داخلية وفقاً لقواعد الحكومة والرقابة الداخلية طبقاً لقواعد الصادرة عن مجلس الإدارة وتسرى أحكام هذا القانون على البنك المركزي والجهاز المركزي وشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال والاستعلام والتصنيف الائتمانى وشركات ضمان الائتمان ومشغلى نظم الدفع ومقنمى خدمات التف.

١٥ - يشأن المادة رقم (٢٠) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "أهمية زيادة الوعي العام بوجود الفساد وأسبابه وخطورته وأثره السلبي وطرق منعها لنشاطات الإعلامية ومن خلال برامج تدريبية" وكانت أبرز الجهود

الوطنية كالتالي:

أ - قامت هيئة الرقابة الإدارية بإطلاق العديد من الحملات الإعلامية آخرها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥ تحت عنوان "يا ترى مين الكسبان" بفرض التوعية بمخاطر الفساد وأهمية المشاركة المجتمعية لمنعه ومكافحته.

ب - قيلم الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١ حوالى ٢٦٨ دورة تدريبية لحوالى ١٢٠٠٠ مترب للمواطنين والموظفين بالجهاز الإداري للدولة وللقطاع الخاص.

١٦ - يشأن المادة رقم (٢١) بالإعلان السياسي والخاصة بـ "تقدير الدور المهم للمجتمع المدني والأوساط الأكademie والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في استئناف جرائم الفساد" وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:
أ - قيلم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بالعديد من الفعاليات والندوات على مستوى الجمهورية.

ب - قيلم هيئة الرقابة الإدارية بالتنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية ومؤسسة مصر الخير عن وضع إطار لبرنامج تدريسي يستهدف تدريب (١٢٥٠) جماعية بكافة محافظات الجمهورية على الإجراءات الواجبة لوقاية من الفساد ومكافحته، وشرح أسلوب العمل الأمثل لتلك الكيفيات بنزاهة وشفافية طبقاً لمبادئ الحوكمة.

١٧ - يشأن المادة رقم (٢٢) بالإعلان السياسي والخاصة "بحريه التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتعديها ونشرها....." وكانت أبرز الجهود الوطنية كالتالي:

أ - بتاريخ خلال شهر أكتوبر ٢٠٢١ قامت الامانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية بنشر تقرير متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وترجمته إلى اللغة الفرنسية والإنجليزية.

ب - قيلم الامانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة الإدارية بارسال تقرير متابعة الاستراتيجية إلى مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمدمرات والجريمة، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي وإلى وزارة الخارجية لنطعيمها على جميع السفارات.

ج - خلال الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشرم الشيخ تم نشر تقرير متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الجنان المصري.

د - تنظيم حدث جلبي تحت عنوان "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد - الممارسات الناجحة والتحديات" واستعراض أفضل الممارسات الناجحة والتحديات التي واجهت مصر في تنفيذ الاستراتيجية وتم الإعلان عن نسب تنفيذ كل هدف من أهداف الاستراتيجية وفقاً لمؤشرات قياس الأداء والأوزان النسبية الموضوعة مسبقاً.

القاهرة في مارس ٢٠٢٢